Document: EB 2007/91/R.23
Agenda: 10(c)(i)
Date: 24 July 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية من أجل

تمويل مشروع تنمية المشاريع وتوليد العمالة

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11-12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Nigel Brett
مدير المشروع القطري
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

كما يرجى توجيه الاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة أيضاً إلى الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز القرض **iv**

أولا - المشروع **1**

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء - التمويل المقترح 1

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال - الأهداف الإنمائية 3

هاء - التنسيق والمواءمة 4

واو- المكونات وفئات النفقات 4

زاي - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات 4

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 5

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 5

ياء - المخاطر الرئيسية 6

كاف - الاستدامة 7

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا - التوصية **7**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول - الوثائق المرجعية الرسمية

الذيل الثاني - الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية بنغلاديش من أجل تمويل مشروع تنمية المشاريع وتوليد العمالة ، كما هي واردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

بنغلاديش

تمويل تنمية المشاريع وتوليد العمالة

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعنى التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية بنغلاديش الشعبية

مشروع تنمية المشاريع وتوليد العمالة

موجز القرض

المؤسسة المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية بنغلاديش الشعبية
الوكالة المنفذة:	مؤسسة بالي كارما-ساهاياك، وهي وكالة تمويل حكومية رئيسة من أجل المنظمات غير الحكومية
التكلفة الكلية للمشروع:	57.8 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	23.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 35.0 مليون دولار أمريكي)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
الجهات المشاركة في التمويل:	منظمات شريكة غير حكومية
قيمة التمويل المشترك:	7 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	22.0 مليون دولار أمريكي (مؤسسة بالي كارما-ساهاياك)
مساهمة المستفيدين:	000 60 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	سينفذ المشروع بإشراف مباشر من الصندوق

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية من أجل مشروع تنمية المشاريع وتوليد العمالة

أولا - المشروع

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- حدد استعراض المانحين المشترك للتمويل الصغري في بنغلاديش (فبراير/شباط 2004) قضايا حرجة تواجه قطاع التمويل الصغري في هذا البلد واقترح أدوارا في المستقبل للجهات المانحة لهذا القطاع. وكان أحد الاحتياجات الحرجة التي حددت في الاستعراض وتتطلب دعما بالقروض من الجهات المانحة يتمثل في تنمية المشاريع الصغرى. فنمو الأعمال الصغيرة يصطدم بالافتقار إلى رأس المال وخاصة الافتقار إلى أموال القروض. وقد أهملت هذه الأعمال بدرجة كبيرة من جانب قطاع التمويل الصغري الذي ركز اهتمامه حتى الآن على الأسر المعدمة. ويقدر الحجم المحتمل لسوق المشاريع الصغرى بأكثر من خمسة ملايين مقترض. وعن طريق تقديم الدعم المالي لهذه الشريحة "المهملة" من السوق الوطنية للتمويل الريفي، سيعمل المشروع على الحد من الفقر عن طريق توليد فرص العمالة لأكثر من 000 200 شخص.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق لجمهورية بنغلاديش الشعبية قرضا بمبلغ 23.15 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 35.0 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع تنمية المشاريع وتوليد العمالة. وسوف تكون مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، مع رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- حدد نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات السنوية لبنغلاديش بمبلغ 57.0 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص ما بين 2007 و 2008 لنظام تخصيص الموارد. ويدخل القرض المقترح ضمن مخصصات نظام تخصيص الموارد.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تعد قدرة حكومة بنغلاديش على خدمة الدين الخارجي جيدة. ففي عام 2006 انخفض إجمالي الدين الخارجي إلى 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض معدل خدمة الدين من نسبة تزيد على 20 في المائة في ثمانينات القرن الماضي إلى 8.6 في المائة في عام 2006. ويعد سجل حكومة بنغلاديش في سداد قروض الصندوق ممتازا.

تدفق الأموال

5- سوف يوجه قرض الصندوق إلى حساب خاص وحساب للمشروع تتولى إدارتهما مؤسسة بالي كارما-ساهاياك. وسوف تتدفق الأموال على هذه المؤسسة عن طريق اتفاقية قرض ومنحة ثانوية موقعة بين وزارة المالية والمؤسسة. وسوف تقدم المؤسسة الأموال لمنظماتها الشريكة على غرار النظم والاتفاقيات المعمول بها في المؤسسة.

ترتيبات الإشراف

6- سوف يخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- ليس من المتوقع وجود استثناءات.

التسيير

8- تهدف التدابير المخططة التالية إلى تحسين جوانب تسيير قرض الصندوق (i) اختيار مؤسسة بالي كارما-ساهاياك كشريك أساسي – وهي وكالة تشغيلية مستقلة ذاتيا وتتمتع بسمعة دولية ممتازة؛ (ii) يوجد لدى المؤسسة نظام رصد متميز يشمل القيام بزيارات إلى المنظمات الشريكة كل ثلاثة أشهر؛ (iii) يجري فريق المراجعة الداخلية التابع للمؤسسة مراجعة سنوية للمنظمات الشريكة؛ (iv) تتولى مؤسسة خارجية للمراجعة التحقق من الوضع المالي لجميع المنظمات الشريكة.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سوف يكون المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم أصحاب المشاريع الصغرى الذين يحصلون على أموال القروض التي يقدمها المشروع لأغراض الاستثمار، والذين قد يستفيدون أيضا من التدريب ومبادرات تطوير سلاسل القيمة. وسوف يفيد المشروع بصورة مباشرة 700 117 مقترض للمشاريع الصغرى، يتم انتقاؤهم من بين مجموعات القروض الصغرى الموجودة. ومن المتوقع أن يكون 90 في المائة تقريبا من المقترضين من النساء من القطاع الفقير نسبيا في المجتمع الريفي، أي اللاتي يستهلكن من 800 1 إلى 100 2 سعرة حرارية في اليوم ويعملن في مساحة تصل إلى نصف هكتار من الأراضي الزراعية. وسوف تشمل المجموعة المستهدفة أيضا 000 200 مستفيد غير مباشر، وهم أفراد "الفئة الفقيرة الأساسية"، عن طريق توليد فرص العمالة في المشاريع الصغرى. والمعروف عن الفئة الفقيرة الأساسية أنها تعاني من الحرمان ولا يتوفر لها الأمن الغذائي وتفتقر إلى الأصول الأساسية مثل الأراضي.

نهج الاستهداف

10- سوف تقوم المنظمات الشريكة التابعة لمؤسسة بالي كارما-ساهاياك باختيار المقترضين لقروض المشاريع الصغرى استنادا إلى معايير الاستهداف المعمول بها في المؤسسة. وتشمل هذه المعايير: (i) ضمان حصول المقترضين على عضوية سابقة لا تقل عن عامين في إحدى مجموعات القروض الصغرى؛ (ii) فرز

المقترضين عن طريق استخدام استمارة طلب القرض للتحقق من العضوية الفعلية في المجموعة المستهدفة المقصودة.

المشاركة

11- استكمالا للنجاح الذي حققه نهج مؤسسة بالي كارما-ساهاياك بتقديم قروض بالجملة إلى المنظمات الشريكة، سوف يقدم المشروع قروضا لنحو 700 117 مقترض من أصحاب المشاريع الصغرى. وفضلا عن هذا، سوف يشارك المستفيدون في 60 مشروعا من مشاريع سلاسل القيمة، أو حلقات العمل الخاصة بالمشاريع (300 6 مقترض)، وتدريب أصحاب المبادرات الصغرى (150 3 امرأة و 150 3 رجلا) أو التدريب على الإنتاج (550 5 امرأة و550 5 رجلا). وسوف يشاركون أيضا في عملية رصد المستفيدين وتقدير الأثر.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- غاية المشروع هي تشجيع النمو المناصر للفقراء وزيادة فرص العمالة والحد من الفقر. وهدف المشروع هو توسيع المشاريع الصغرى القائمة وإقامة مشاريع جديدة.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سوف يهدف المشروع إلى بناء قدرة مؤسسة بالي كارما-ساهاياك ومنظماتها الشريكة على إدارة برنامج تنمية المشاريع الصغرى بكفاءة. وهذا لا يشمل فقط خدمات الإقراض (مع إجراءات ومهارات محسنة لاختيار المقترضين وإدارة المخاطر) وإنما تقديم خدمات تكميلية غير مالية أيضا. وينبغي أن تؤدي مبادرات تطوير سلاسل القيمة إلى بعض الابتكارات الهامة، في حين أن نظام الرصد والتقييم سوف يحدد الدروس المستفادة لمواصلة تطوير قطاع الأعمال الصغرى.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يستجيب تصميم المشروع بشكل مباشر لإحدى أهم التوصيات التي خرج بها تقييم البرنامج القطري لبنغلاديش (2005) والتي تنص على دعم تنمية المشروعات الصغرى. كما أنه يدعم الهدف الاستراتيجي للصندوق وهو تحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية وأهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2006 لزيادة فرص وصول أصحاب المشاريع الريفية الصغرى إلى الأسواق والخدمات المالية. ويتواءم المشروع مع سياسات الصندوق الخاصة بالاستهداف، ولاسيما فيما يتعلق بتركيزه على توليد العمالة للفئات شديدة الفقر عن طريق دعم المشاريع الصغرى. ويتواءم المشروع أيضا مع سياسة المشاريع الريفية من حيث سعيه لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية مثل التدريب على تشغيل وإدارة المشاريع الصغرى، ويركز بقوة على الوصول إلى الأسواق، وهذا يشمل الاهتمام باستدامة الخدمات، ومراعاة احتياجات النساء من أصحاب المشاريع. وفيما يتعلق بسياسة التمويل الريفي الخاصة بالصندوق، تقوم مؤسسة بالي كارما-ساهاياك بإدارة برنامج المدخرات والائتمانات التابع للمشروع بالكامل – وهي مؤسسة رئيسة ذات سمعة دولية وتتمتع بالاستقلال الكامل – لضمان الاستدامة الكاملة بعد انتهاء المشروع.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- تم تطوير المشروع لدعم تنفيذ استراتيجية بنغلاديش للحد من الفقر التي وضعت في أكتوبر/تشرين الأول 2005. وعلى وجه التحديد، تدعو استراتيجية الحد من الفقر بشكل خاص إلى التوسع في التمويل الصغري لتلبية احتياجات العدد المتزايد من المشاريع الصغرى والأعمال الصغيرة. وتطالب استراتيجية الحد من الفقر أيضا بتنمية المبادرات لمساعدة الفقراء.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- تم تطوير المشروع لكي يستجيب لأحد التوصيات الرئيسية لاستعراض المانحين المشترك للتمويل الصغري في بنغلاديش (فبراير/شباط 2004). وتم إعداد المشروع بالتشاور الوثيق مع أعضاء الجماعة الاستشارية المحلية المعنية بالتمويل. ويعد المشروع مكملا لمشروع مهم آخر في قطاع التمويل الريفي وامتدادا له: وهو مشروع تعزيز الخدمات المالية للحد من الفقر.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يشمل المشروع ثلاثة مكونات هي: (i) إقراض المشاريع الصغرى؛ (ii) تعزيز سلاسل القيمة؛ (iii) إدارة المشروع ورصده.

فئات النفقات

18- هناك خمس فئات للنفقات وهي: (i) السلع والمعدات (0.1 في المائة)؛ (ii) المساعدة التقنية والدراسات والتدريب وخدمات التعاقد (6.4 في المائة)؛ (iii) صندوق الائتمان لإعادة الإقراض (92.1 في المائة)؛ (iv) الرواتب والمنح (1.3 في المائة)؛ (v) ومصاريف التشغيل الإضافية (0.1 في المائة).

زاي - الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- يشمل هؤلاء الشركاء: (i) مؤسسة بالي كارما-ساهاياك؛ (ii) المنظمات الشريكة للمؤسسة؛ (iii) مقدمي الخدمات من القطاع الخاص مثل شركات الأعمال الزراعية.

مسؤوليات التنفيذ

20- سوف تقع المسؤولية العامة لتنفيذ المشروع على مؤسسة بالي كارما-ساهاياك بشروط وأوضاع اتفاقية القرض والمنحة الثانوية بين المؤسسة ووزارة المالية. وسوف توجه المؤسسة أنشطة المشروع ضمن هيكل إدارتها، مع تولي رئيس برنامج المشاريع الصغرى فيها المسؤولية عن تنسيق المشروع. وسوف تتبع المؤسسة نظامها القائم في العمل مع المنظمات الشريكة، التي سوف تتبع إجراءاتها الخاصة فيما يتعلق بالإدارة وإقراض المشاريع الصغرى. وسوف تختار المؤسسة منظمات شريكة لتنفيذ المشروع من بين شركائها الحاليين البالغ عددهم 200 شريك. وسوف تتحمل المنظمات الشريكة المسؤولية عن تقديم خدمات التمويل الصغري

للمجموعة المستهدفة في منطقة المشروع. وقد تتعاقد مؤسسة بالي كارما-ساهاياك مع منظمات أخرى لتوفير التدريب وغير ذلك من الدعم للمنظمات الشريكة والمشاريع الصغرى، أو لإجراء مسوحات أثناء التنفيذ. ويمكن تنفيذ مقترحات سلاسل القيمة بصورة مشتركة بين المنظمات الشريكة وشركات القطاع الخاص.

دور المساعدة التقنية

21- سوف تقوم مؤسسة بالي كارما-ساهاياك بتعيين ثلاثة أخصائيين لتقديم المساعدة التقنية أثناء تنفيذ المشروع.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- بالإضافة إلى اتفاقية القرض الاعتيادية مع الصندوق، من الضروري عقد اتفاقية تمويل ثانوية لتنفيذ المشروع. وترد في تقرير التقييم مسودة لاتفاقية تمويل ثانوية وقد تم استكمالها وتوقيعها من جانب وزارة المالية ومؤسسة بالي كارما-ساهاياك كشرط لنفاذ مفعول القرض.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 57.8 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات. وسوف يقدم التمويل عن طريق الصندوق (60.6 في المائة)، ومؤسسة بالي كارما-ساهاياك (38.1 في المائة)، والمنظمات الشريكة والمستفيدين (1.3 في المائة). ولا يوجد تمويل مشترك من قبل جهات مانحة أخرى. وجميع مبالغ التمويل ملتزم بها بالكامل.

حاء - الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تتمثل الفوائد الرئيسية للمشروع في زيادة الإنتاج من المشاريع الزراعية وغير الزراعية، وتحسين سبل المعيشة لأصحاب المبادرات الصغرى والعاملين في هذه المشاريع. وتشمل الفوائد الأخرى زيادة الأمن الغذائي للأسر، وتحسين التغذية، وتمكين المرأة، وحصول المجموعة المستهدفة على الخدمات المالية، وتحسين قدرة المنظمات الشريكة على تقديم الخدمات التقنية دعما لعملياتها في مجال المشاريع الصغرى.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- يتضح من نماذج المشاريع الصغرى التي تستند إلى وثائق مأخوذة من مشاريع جارية أن الاستثمارات التي يحتمل تمويلها بواسطة القروض سوف تفيد الأسر التي تنتمي إلى المجموعة المستهدفة. وتبين توقعات التكلفة والعائدات لمكتب افتراضي لمشروع صغري تابع لمنظمة شريكة أن إقراض المشاريع الصغرى يعد مجديا، حتى مع وجود عدد من المقترضين لكل موظف أقل منه في عمليات التمويل الصغري التقليدية.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- سوف يوفر الرصد والتقييم معلومات خاصة بالإدارة، ويضاعف من إمكانية التعلم، ويوضح مدى إنجاز أهداف المشروع. وسوف تكون مؤسسة بالي كارما-ساهاياك مسؤولة عن جميع أنشطة الرصد والتقييم، على أن تقدم المنظمات الشريكة تقارير منتظمة وفقا لإجراءات المؤسسة. وسوف تأتي المعلومات المتعلقة بالإقراض وأداء

القرض من نظام معلومات الإدارة الحالي التابع للمؤسسة. وسوف يتم جمع معلومات إضافية عن تنمية القطاعات الفرعية والخدمات غير المالية عن طريق الموظفين في برنامج المشاريع الصغرى التابع للمؤسسة. وسوف يتم إجراء استقصاءات عن المشاريع الصغرى لقياس مخرجات المشروع من حيث الفوائد لأصحاب المشاريع وموظفيهم، بالإضافة إلى استقصاءات حسب الحاجة ودراسات حالة. وفضلا عن هذا، فإن رصد النتائج والأثر (تمشيا مع نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق) سوف يؤدي إلى جمع المزيد من المعلومات عن أثر المشروع على تنمية المشاريع، والعمالة، ومستويات الفقر. وسوف يتم نشر نتائج الرصد الرئيسية كجزء من عملية التعلم من الدروس وحوار السياسات.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- مع أن إقراض المشاريع الصغرى ليس جديدا، سوف يسعى المشروع للابتكار في طريقة تقييم القروض والموافقة عليها. وعن طريق موارد المشروع، سوف تستعين مؤسسة بالي كارما-ساهاياك بالخبرة الفنية وتعقد حلقات عمل لتحديد أفضل الطرق لإدارة المخاطر ووضع نهج تجاه "وضع درجات للائتمان" – أي تقدير الملاءة المالية لطالب القرض – والذي سوف يكون مفيدا في مجال التمويل الصغري. وهناك ابتكارات أخرى تتعلق بالخدمات غير المالية. وبصرف النظر عن إمكانية الحصول على أموال القروض، يحتاج أصحاب المشاريع الصغرى إلى خدمات من قبيل الوصول إلى الأسواق والمساعدة في تصميم/تحسين المنتج والتدريب على تكنولوجيات الإنتاج والإدارة. وعدم وجود نظام للمحاسبة ومسك الدفاتر يزيد من صعوبة تحليل أداء الأعمال وبالتالي تقدير قدرتها على الاقتراض والاستثمار. وسوف يعمل المشروع على تحسين فرص الوصول إلى مثل هذه الخدمات، مع الاستفادة من الموارد المتولدة من الخدمات المالية لاستدامة مثل هذه الخدمات بعد انتهاء المشروع.

نهج توسيع النطاق

28- سوف يكون هذا النهج، منذ بدء المشروع جزءا لا يتجزأ من برنامج المشاريع الصغرى الرئيسية التابع لمؤسسة بالي كارما-ساهياك وسوف يتولى إدارته موظفو برنامج المشاريع الصغرى الحالية التابع للمؤسسة. ويوفر النهج آلية ثابتة يمكن من خلالها استخدام أموال إضافية من المؤسسة ومن مصادر أخرى لمواصلة التوسع في إقراض المشاريع الصغرى.

ياء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- يواجه المشروع خطرين رئيسيين: (i) احتمال الإضرار بالجدوى المالية للتمويل الصغري إذا فرضت الحكومة سقفا منخفضا لسعر الفائدة؛ (ii) احتمال عجز المنظمات الشريكة عن تنفيذ مشاريع سلاسل القيمة بصورة فعالة. وتشمل التدابير المخططة للتخفيف من هذه المخاطر: (i) الرصد المنتظم لسياسة الحكومة تجاه أسعار الفائدة بواسطة الجماعة الاستشارية المحلية المعنية بالتمويل؛ (ii) اتباع نهج مرن تجاه التنفيذ مع إمكانية نقل التمويل من مشاريع سلاسل القيمة إلى تدريب مباشر إذا اقتضى الأمر.

التصنيف البيئي

30- عملا بإجراءات التقدير البيئي المعمول بها في الصندوق، تم تصنيف المشروع كعملية من "الفئة باء" حيث أنه من غير المتوقع أن يكون له أي أثر سلبي كبير على البيئة.

كاف - الاستدامة

31- تم تقدير استدامة المشروع على ثلاثة مستويات: مؤسسة بالي كارما-ساهاياك، والمنظمات الشريكة، والمشاريع الإفرادية الممولة. على مستوى مؤسسة بالي كارما-ساهاياك، فقد حققت المؤسسة الاستدامة التشغيلية والمالية. وعلى مستوى المنظمات الشريكة، تدير المنظمات الشريكة في معظمها برامجها الخاصة بالتمويل الصغري بصورة كاملة عن طريق قروض من مؤسسة بالي كارما-ساهاياك. والواقع أن جميع المنظمات الشريكة للمؤسسة قادرة على تغطية تكاليفها التشغيلية بالكامل من إيرادات رسوم الخدمة، ويستطيع معظمها تغطية تكاليف الأموال المأخوذة من المؤسسة – وهذا يجعلها مجدية من الناحية المالية. وعلى مستوى المشاريع الإفرادية، يصعب تقدير كم من هذه المشاريع سوف ينجح أو يفشل. غير أنه تم إعداد نماذج للمشاريع تبرر الثقة بأن المنظمات الشريكة سوف تتمكن من إدارة برامج مجدية لإقراض المشاريع الصغرى.

ثانيا - الوثائق القانونية والسند القانوني

32- سوف تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية بنغلاديش الشعبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق.

33- وجمهورية بنغلاديش الشعبية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا - التوصية

35- أوصي المجلس التنفيذي بالموافقة على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنغلاديش الشعبية قرضا بعملات متنوعة تعادل ثلاثة وعشرين مليون ومائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 150 23 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 مايو/أيار 2047، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 4 يوليو/تموز 2007)

التمايز بين الجنسين

1- ستضمن حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية (الحكومة) إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع خلال فترة تنفيذه. وستضمن الحكومة: (i) ترويج المشروع لدور المرأة كعامل للتغيير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ (ii) إعطاء النساء الأولوية في التدريب؛ (iii) تشجيع المشروع للنساء على القيام بأدوار قيادية والمساهمة في عملية صنع القرار على المستويين العائلي والاجتماعي؛ (iv) إعطاء الأولوية للنساء المؤهلات للعمل كموظفات في المشروع.

الشريحة المتخلفة من السكان

2- ستضمن الحكومة أخذ اهتمامات الشريحة المتخلفة من السكان بعين الاعتبار عند تنفيذ المشروع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها ستضمن:

(أ) تنفيذ المشروع بما يتفق مع الأحكام الخاصة بالتشريعات الوطنية المتعلقة بالشريحة المتخلفة من السكان؛

(ب) تمثيل الشريحة المتخلفة من السكان بصورة عادلة وكافية في التخطيط المحلي لجميع أنشطة المشروع؛

(ج) احترام حقوق الشريحة المتخلفة من السكان حسب الأصول؛

(د) مشاركة مجتمعات الشريحة المتخلفة من السكان في حوار السياسات والتسيير المحلي؛

(ه) احترام شروط التصريحات والمواثيق و/أو المعاهدات التي صادقت عليها الحكومة حول هذا الموضوع؛

(و) عدم انتهاك المشروع للأراضي التقليدية التي تستخدمها أو تشغلها مجتمعات السكان الأصليين.

الرصد

3- ستقوم الوكالة الرائدة للمشروع برصده، وكما ستقوم، بالتعاون مع المنظمات الشريكة بتوليد البيانات والمعلومات عن أنشطة المشروع ونواتجه بطريقة يرتضيها الصندوق. كذلك فإنها ستقوم برصد للنتائج والأثر لجمع المعلومات عن أثر المشروع بما في ذلك المسوحات السريعة للتغذية والأصول باستخدام المنهجية المعيارية المتبعة في الصندوق.

ممارسات مكافحة الآفات

4- ستلتزم الحكومة بمدونة السلوك الدولية الخاصة بتوزيع واستخدام المبيدات، وضمان خلو جميع المبيدات المشتراة بموجب المشروع من أية مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها شديدة أو عالية الخطورة.

حماية الموارد

5- ستتخذ الحكومة كل الإجراءات المعقولة لضمان تنفيذ جميع القوانين الموجودة لحماية موارد المياه والغابات والحياة البرية في منطقة المشروع. وستتخذ الحكومة كل الإجراءات اللازمة لضمان استدامة المشروع بدون أي أضرار على البيئة، كما أنها ستروج للمشاركة المحلية خلال تنفيذ المشروع وهو أمر حاسم للاستدامة البيئية.

التشغيل والصيانة

6- ستضمن الحكومة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم تشغيل وصيانة استثمارات المشروع التي يمولها الصندوق، والتكاليف المتكررة للتشغيل سواء تلك المتكبدة خلال أو بعد فترة تنفيذ المشروع، على الأقل خلال العمر المفترض لهذه الاستثمارات.

التأمين

7- ستؤمن الحكومة على العاملين في المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتماشى مع ممارساتها الاعتيادية فيما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية الوطنيين لديها، وستؤمن الحكومة أيضا على جميع المركبات والمعدات المستخدمة فيما يتعلق بالمشروع ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتماشى مع الممارسات السليمة. ويحق للحكومة في الحالتين تمويل هذا التأمين من حصيلة القرض.

موظفو المشروع الرئيسيون

8- ستضمن الحكومة أن يتم تعيين الموظف المسؤول عن الإشراف على برنامج المشروعات الصغرى في مؤسسة بالي-كارما ساهاياك كمنسق للمشروع، وأن يبقى في هذا المنصب حتى تاريخ استكمال المشروع شريطة أن يكون أداؤه مرضيا، كما يتم تقديره بما يتماشى مع قواعد الخدمة في المؤسسة، وستضمن الحكومة أيضا أن تعين مؤسسة بالي-كارما ساهاياك وأن تحتفظ ضمن موظفيها بثلاثة خبراء في سلاسل القيمة يكرسون عملهم لصالح المشروع طوال فترة تنفيذه، شريطة أن يكون أداؤهم مرضيا وفقا للتقييمات السنوية للمؤسسة.

الإطار القانوني

9- ستستمر الحكومة في دعم تنمية، ومن ثم نفاذ بيئة قانونية تمكينية لمؤسسات التمويل الصغري في منطقة المشروع.

التفويضات

10- ستوفر الحكومة لأي طرف من البرنامج تصريح بالسلطة، أو غيره من التفويضات المطلوبة بموجب إجراءاتها الوطنية، لتنفيذ المشروع بما يتماشى مع اتفاقية قرض المشروع.

التنسيق

11- ستتخذ الحكومة كل الترتيبات الفعالة للتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى العاملة في منطقة المشروع لضمان: (i) تبني سياسات موحدة لنفس القطاع أو النشاط مثل منهجية الإرشاد الزراعي أو حوافز الموظفين؛ (ii) تقسيم أنشطة المشروع التي تمولها جهات مانحة مختلفة في نفس المحافظة أو المقاطعة بصورة دقيقة وحذرة لتجنب الضغط على الموارد المالية والبشرية المتاحة؛ (iii) استمرار سياسة اللامركزية في تخطيط تمويل التنمية خلال فترة تنفيذ المشروع دون أي تغيير من شأنه أن يخلف أثرا ماديا سلبيا على تنفيذ المشروع؛ (iv) تماشي تمويل المشروع من قبل كل الممولين بما يتفق مع خطة التمويل المتفق عليها؛ (v) إيلاء الدروس المستفادة عن تقديرات الأثر على المستفيدين ما تستحقه من اعتبار في صياغة السياسات المستقبلة على مستوى المحافظات والمستوى الوطني.

استخدام مركبات المشروع وغيرها من المعدات

12- ستضمن الوكالة الرائدة للمشروع ما يلي:

(أ) كون أنماط المركبات وغيرها من المعدات المشتراة بموجب المشروع ملائمة لاحتياجاته؛

(ب) تكريس جميع المركبات وغيرها من المعدات المحولة إلى المشروع أو المشتراة بموجبه لاستخدامات المشروع حصرا؛

التدليس والفساد

13- تخطر الحكومة الصندوق وعلى الفور بأي ادعاءات أو مخاوف من التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع، مما تعترف الحكومة بوقوعه أو تكون على دراية به.

التعليق

14- يحق للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض في حال وقوع أي من الأحداث المنصوص عليها أدناه،.أو في حال لم تتم المراجعة بصورة مرضية خلال 12 شهرا من تاريخ رفع التقارير المالية:

(i) أن تكون اتفاقية القرض والمنحة الثانوية، أو أي من بنودها قد تم التخلي عنها أو علقت أو ألغيت أو عدلت أو حورت بأي شكل من الأشكال بدون موافقة مسبقة من الصندوق. وأن الصندوق قد قرر بأن مثل هذا التخلي أو التعليق أو الإلغاء أو التعديل له، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على المشروع؛

(ii) أن تتخذ أية سلطة كفوءة إجراء يقضي بحل الوكالة الرائدة أو تعليق عملياتها أو البدء بأي عمل أو إجراء لتوزيع أي من أصول الوكالة الرائدة للمشروع على دائنيها؛

(iii) أن يكون دليل تنفيذ المشروع، أو أي من بنوده، قد تم التخلي عنه أو تعليقه أو إلغاؤه أو تعديله أو تحويره بأي شكل من الأشكال بدون موافقة مسبقة من الصندوق، وأن يقرر الصندوق بأن مثل هذا التخلي أو التعليق أو الإلغاء أو التعديل له، أو قد يكون له، تأثير مادي سلبي على المشروع؛

(iv) أن يقرر الصندوق، وبعد مشاورات مع الحكومة، أن فوائد المشروع المادية لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تصل لأناس خارج هذه المجموعة؛

(v) أن تكون الحكومة و/أو الوكالة الرائدة قد قصرت في أداء أي من العهود الإضافية المنصوص عليها في اتفاقية قرض المشروع، وأن يكون الصندوق قد قرر أن مثل هذا التقصير له، أو يمكن أن يكون له، تأثير مادي سلبي على المشروع؛

(vi) أن يكون الصندوق قد أشعر الحكومة بأنه قد أخطر بادعاءات قابلة للتصديق بوقوع ممارسات تدليسية أو فساد يتعلق بالمشروع، وأن تكون الحكومة قد فشلت في اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب لتسوية المسألة بصورة يرتضيها الصندوق؛

(vii) ألا يكون التوريد قد حصل بما يتماشى مع اتفاقية قرض المشروع.

الشروط السابقة لنفاذ المفعول

15- ستغدو اتفاقية قرض المشروع نافذة المفعول ما أن تتحقق الشروط التالية:

(أ) أن تكون الوكالة الرائدة للمشروع قد عينت الموظف المسؤول عن الإشراف على برنامج المشروعات الصغرى لديها كمنسق للمشروع؛

(ب) أن تكون الوكالة الرائدة قد طلبت كتابيا، من خلال القسم المالي في وزارة المالية، من المصرف المركزي فتح الحساب الخاص للمشروع الذي ستشغله الوكالة الرائدة بما يتماشى مع اتفاقية قرض المشروع؛

(ج) أن تكون الحكومة قد أصدرت أي تصريح/أو تفويض بالسلطة للوكالة الرائدة كي تقوم بالتشغيل الكامل للحساب الخاص؛

(د) أن تكون الوكالة الرائدة قد فتحت حساب المشروع؛

(ه) أن تكون الوكالة الرائدة قد قدمت للصندوق خطة تتفق مع سياسات وإجراءات مؤسسة بالي-كارما ساهاياك تتعلق باختيار منظمات غير حكومية مهتمة ومناسبة كمنظمات شريكة؛

(و) أن تكون الوكالة الرائدة قد قدمت مسودة خطة العمل السنوية والميزانية السنوية للسنة الأولى من المشروع لكل من الصندوق والحكومة التماسا للتصديق عليها، وأن تكون مثل هذه المسودة قد حظيت بالمصادقة؛

(ز) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة اتفاقية القرض والمنحة الثانوية، وأن يكون الصندوق قد استلم نسخة موقعة منها بالشكل الذي وافق عليه إلى حد كبير. وأن تكون جميع الشروط السابقة لنفاذ المفعول أو للتحقق منها (باستثناء تلك السابقة لنفاذ مفعول وثائق القرض) قد استوفيت.

(ح) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من قبل الحكومة قد تم التفويض بهما والمصادقة عليهما حسب جميع الإجراءات الإدارية الحكومية الضرورية؛

(ط) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادر عن وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية بالصورة التي يقبلها الصندوق شكلا ومضمونا.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty Reduction Strategy Paper (October 2005)

IFAD reference documents

Project Design Document (PDD) and Key Files (April 2007)
Bangladesh Country Programme Evaluation (2005)
COSOP (April 2006)
Administrative Procedures on Environmental Assessment
IFAD Strategic Framework 2007-2010
Reaching the Rural Poor: IFAD Policy on Targeting
IFAD Rural Enterprise Policy
IFAD Rural Finance Policy
Prerequisites of Gender-Sensitive Design (in Mainstreaming a Gender Perspective in IFAD's Operations: Plan of Action 2003-2006)

Other miscellaneous reference documents

Joint Donor Review of Microfinance in Bangladesh (February 2004)

Logical framework

Narrative summary	*Verifiable indicators*	*Means of verification*	*Assumptions and risks*
Goal			
Pro-poor growth in order to increase employment opportunities and reduce poverty	- Reduced stunting of children* -Household asset index* -Increased numbers of children at school -Increased assets owned by women -Improved food security	- RIMS anchor surveys - Project impact surveys	- Overall economic situation remains stable - Real price of rice does not increase sharply
Purpose			
Expanding existing and establishing new microenterprises	-Number of enterprises established -Number of enterprises expanded (by gender of owner) -Percent of enterprises increasing employment -Total employment generated (male/female) – target of approx. 200,000 individuals.	- Project impact surveys - Loan application form (baseline data)	Small scale enterprises remain profitable relative to other opportunities and competitive with large-scale industries.
Outputs			
1. Increased lending by PKSF partner organizations to microenterprises	-Number of microenterprise borrowers (m/f) increases by 117,000 (approx. 90 per cent women) -Value of outstanding microenterprise loans increases by BDT 4,489 m -Portfolio quality indicators remain acceptable -Number of PO staff rating training as satisfactory - No. of POs with improved capacity to manage microenterprise lending	- PKSF monitoring data - Project monitoring data	- NGO-microfinance institution microenterprise lending able to compete with banks - New microfinance finance law and regulations remain supportive to expansion of microfinance sector
2. Improved access of microenterprises to complementary business development and value chain services	- Number of subsectors and enterprises supported by the project value chain projects - Number of enterprises accessing new markets - Number of ME borrowers saying training satisfactory - Number of PO and PKSF staff rating training as satisfactory	Project monitoring data	PKSF and POs able to develop effective means of enabling access to improved value chains.
3. Subsector policies influenced through dissemination of knowledge and learning	- Reports on outcome of project with lessons learnt - Participation in discussion forums. - Number of subsector policy issues addressed	Project reports	Project produces outcomes that generate useful lessons for the future.
Activities			
1. Microenterprise Lending - Microenterprise lending fund of BDT 3,676 million - Training of 1,350 PO staff in microenterprise lending - Development of risk management and credit scoring systems	2. Value Chain Development Services - Implementation of 60 value chain projects by PO - Enterprise workshops for 6,300 borrowers - Entrepreneurship training for 3,150 women and 3,150 men - Production training for 5,550 women and 5,550 men - Subsector development training for 190 PO and 265 PKSF staff - Subsector and value chain studies (10)	3. Project Management and Monitoring - Project integrated into PKSF mainstream microenterprise programme - RIMS anchor indicator surveys - Ad hoc studies and knowledge management - Impact evaluation surveys - Progress reports	

Notes: Indicators underlined are the IFAD Results and Impact Management System (RIMS) indicators and those with * are the RIMS anchor indicators.